ورشة عمل وطنية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية

الخرطوم، 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021

مذكرة توضيحية

ألف – مقدمة

ينظم فريق العدالة الاجتماعية/مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون الوثيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في السودان، ورشة عمل وطنية لبناء القدرات حول استخدام **"أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية"** في الخرطوم، السودان، يومي 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وتأتي ورشة العمل في إطار برنامج الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا الى وزارة التنمية الاجتماعية في السودان للعام 2021 والذي تضمن سلسلة ورشات تدريبية استهدفت مجموعة من الخبراء والمسؤولين الحكوميين العاملين في الوزارة وغيرها من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بقضايا التنمية الاجتماعية والمساواة والشباب والشراكة والحوار الاجتماعي.

واستكمالاً لهذه الجهود، طلبت وزارة التنمية الاجتماعية تنفيذ ورشة عمل تدريبية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية (PGAT) على أن تحدد الوزارة إحدى الاستراتيجيات أو السياسات الاجتماعية ذات الأولوية لتقييم مدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية.

باء – خلفية الأداة

تعترض السياسات العامة في الدول العربية معوّقات أساسية ومتلازمة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانات الضعيفة والتي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها. وغالباً ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات مختلفة تفتقد إلى تنسيق فعال في ما بينها، وإلى الاتساق في السياسات. ويتفاقم أثر المعوّقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة، مما يزيد عدم اللامساواة والتهميش الاجتماعي حتى في ظل الجهود المبذولة.

في ظل هذه المعوقات، يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. ويكتسب تطوير هذه الأدوات أهمية مضاعفة في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تعطي الأولوية للحد من اللامساواة لا سيما أن هذا الهدف يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء التوافق وتطوير القدرات بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على ركائزها الأربع وهي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة[1]. وقد طوّرت الإسكوا مؤخراً **أداةً لتقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية** ويسّرت الوصول اليها من خلال منصة الكترونية خاصة. ويمكن الاطلاع على الأداة عبر الرابط التالي: أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية/ https://www.unescwa.org/ar/publications

وتسعى الإسكوا من خلال استخدام الأداة إلى دعم الدول العربية في **تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية**، والاستناد إلى هذا التقييم **لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات**. وقد خضعت هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات على الصعيدين الوطني والإقليمي، نتج عنها مجموعة من الملاحظات الفنية والتوصيات العملية كان أبرزها أن تعمل الاسكوا على تعميم استخدام الأداة وتطبيقها لتقييم مدى مراعاة السياسات الوطنية للأجور وحماية العاملين لمفاهيم العدالة الاجتماعية وإصدار تقرير إقليمي بهذا الشأن في العام 2021.

1- الأهداف الرئيسية للأداة

(أ) زيادة وعي أصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة؛
(ب) رصد واقع المؤشرات والمفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...)؛
(ت) متابعة التقدّم المحرز بشكل مستمر/منتظم من خلال عملية تقييم ذاتي وإعداد تقارير وطنية دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة؛
(ث) تحديد عملي لأوجه القوة والثغرات في المجالات التالية: (1) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛ (3) الأطر التشريعية والتنظيمية؛ و(4) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية؛
(ج) تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

2- النتائج المتوخاة من استخدام الأداة

بالإضافة الى تشخيص ورصد الفجوات والثغرات ونقاط القوة في السياسات والبرامج الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وبالاستناد إلى معايير ومؤشرات واضحة ومحددة، سيؤدي استخدام الأداة الى نتائج قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى أبرزها:
(أ) تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات وتبنّي خطوات عملية وملموسة لمعالجة هذه الثغرات؛
(ب) تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومية-حكومية؛ حكومية-غير حكومية) وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها واتساقها؛
(ت) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم سياساتها وخططها وفي تنفيذ برامجها؛

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى مراجعة الوثيقة المتوفرة على الموقع الالكتروني:
https://www.unescwa.org/ar/resources?keywords=E%2FESCWA%2FCL2.GPID%2F2020%2FMANUAL.2&type=publication

(ث) تحسين الوصول إلى المعلومات والقدرة على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التنموية؛

ثانياً - أهداف ورشة العمل

تسعى ورشة العمل الى عرض أداة التقييم ومكوناتها بشكل مفصّل كما تهدف إلى توضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإرشاد المعنيين حول كيفية استخدام الأداة واستخلاص النتائج مع التركيز على إحدى الاستراتيجيات أو السياسات الاجتماعية ذات الأولوية لتقييم مدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية. وسيتم تحديد السياسة موضوع التقييم بالتشاور مع وزارة التنمية الاجتماعية.

ولضمان قدرة المشاركين على تطبيق المعارف المكتسبة خلال الورشة وإجراء تقييم ذاتي للسياسات والبرامج التي تعنيهم في المستقبل، سيُطلب منهم خلال الورشة تشكيل فرق عمل تناط بها مهام محددة مثل مراجعة الوثائق والمعلومات التي ستوفرها وزارة التنمية الاجتماعية حول السياسة المختارة وتحليلها؛ ومناقشة استمارة التقييم الذاتي والإجابة على الأسئلة بما يضمن التوافق والإجماع؛ ووضع النقاط أو احتساب نتائج التقييم. وستوفر هذه العملية الفرصة للمشاركين للاتفاق على برنامج عمل محدد ومفصّل يتناول الخطوات المطلوبة لسد الثغرات التي كشفها التقييم وتحسين السياسة أو البرنامج المختار(ة) ومتابعة التقدم المحرز مع الوقت.

وأخيراً ستستعرض ورشة العمل المنصة الإلكترونية لأداة التقييم التي تشكل الوسيلة العملية لجمع المعلومات المطلوبة بأسلوب تفاعلي وممنهج. وتتيح المنصة للمعنيين **استخراج موجز لعملية التقييم يتضمن رسوماً بيانية ومؤشراً/بارومتر للعدالة الاجتماعية وهو نتيجة حسابية بسيطة دالّة على مدى مراعاة السياسة موضوع التقييم لمبادئ العدالة الاجتماعية.**

ثالثاً - المشاركة

يترافق استخدام الأداة مع شروط أساسية تمكّن الجهات المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من تطبيقها بما يضمن دورها الفاعل والتشاركي والإيجابي. من هذا المنطلق، من المستحسن أن يتوفر لدى المشاركين والقيّمين على استخدام الأداة مستوى جيد جداً من المعرفة النظرية والعملية في المواضيع التي تتناولها السياسة أو البرنامج موضوع التقييم وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها. وبناء عليه، تستهدف الورش الفئات التالية:

(أ) المسؤولين في المؤسسات الحكومية عن تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية؛
(ب) الاستشاريين في الوزارات وأجهزة الدولة الخدماتية؛
(ت) الخبراء في مجالس التخطيط والهيئات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية؛
(ث) الجهات غير الحكومية العاملة في الشأن العام والساعية إلى التأثير في صنع القرار كالنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية المستدامة، والناشطات والناشطون في المجالات التنموية والأكاديميين.

رابعاً - المنهجية

تُعقد ورشة العمل بشكل مختلط أي مباشرةً وافتراضياً وبمشاركة مسؤولين من الإسكوا (في قاعة مخصصة للاجتماعات في فندق محدد بالخرطوم وعن بُعد من بيروت) وذلك على مدى يومين متتالين. وتتضمن الورشة جلسات مخصصة لاختبار الأداة فعلياً (hands-on training) على سياسة عامة محددة او برنامج تنموي ذي أولوية للسودان بدعم من ميسّرين من وزارة التنمية الاجتماعية والإسكوا (مرفق جدول الأعمال المقترح). كما سيتم تزويد جميع المشاركين بالوثائق ذات الصلة بموضوع التقييم قبل أيام من تاريخ انعقادها ليتسنى لهم مراجعتها والإعداد للجلسات التطبيقية.

تعتمد الورشة اللغة العربية في العروض والمناقشات، كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء والملاحظات العلمية والعملية. وتوصي الإسكوا أن يطّلع المشاركين على الأداة بدقّة قبل انعقاد الورشة للإحاطة بالمفاهيم الأساسية والاستفادة من الوقت المتاح للتدريب والاسئلة.

خامساً - المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات حول المواضيع الفنية واللوجستية للورشة، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة أنجلا سماره (samaraa@un.org).